ملامح وخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

البحوث المنشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز

الاقتصاد الإسلامي أُنْموذجاً (١٩٨٣- ٢٠١٦م)

فضل عبد الكريم البشير- عبد الرزاق بلعباس - أحمد بلوافي

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز

ملامح وخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي البحوث المنشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي أُنْموذجاً (١٩٨٣- ٢٠١٦م)

فضل عبد الكريم البشير- عبد الرزاق بلعباس - أحمد بلوافي
معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز

ملخص الدراسة:

يلعب البحث العلمي دوراً مهمًا في بروز حقول معرفية جديدة وتطورها. وتعد المجلات العلمية المتخصصة أحد القنوات المهمة لنشر وتداول ما يتوصل إليه من نتائج وإسهامات علمية. وكان لمعهد الاقتصاد الإسلامي (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي سابقاً) قصب السبق في إصدار أول مجلة علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي في عام ١٩٨٣م. يهدف هذا البحث إلى دراسة ملامح وخصائص اتجاهات البحوث المنشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي خلال الثلاث والثلاثين سنة الماضية (١٩٨٣- ٢٠١٦م). ولتحقيق هذا الهدف، تمّ رصد ١٤٩ بحثاً علمياً محكماً باللّغتين العربية والإنجليزية، نشرت في ٥٧ عدداً. يستخدم البحث المنهج الاستقرائي من خلال حصر وتصنيف البحوث لتحديد ملامحها وخصائصها العامة بناءً على معايير محددة. خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من ذلك: حفاظ المجلة على هويتها وهدفها الأساسي المتمثل في نشر وتأصيل الفكر الاقتصادي الإسلامي، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في نسبة البحوث التي تناولت الاقتصاد الإسلامي (٦٥٪) مقارنة بالتمويل الإسلامي (٣٥٪)، كما أخذت البحوث المعنية بالتنظير في الاقتصاد الإسلامي حظاً وافراً (٦٦٪) مقارنة بتلك التي تناولت المنهجية (١٣٪) والتطبيق (٢١٪). بالإضافة إلى ذلك خلص البحث إلى عدد من النتائج الأخرى والتوصيات علّها تساهم في تطوير المجلة - وربّما مثيلاتها في التخصص ذاته - في ظلّ التوجهات العالمية للنشر العلمي.

الكلمات المفتاحية: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، معهد الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي، النشر العلمي، البحث العلمي.

١- الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

تعتبر المجلات العلمية المحكمة المنشورة في الاقتصاد الإسلامي قليلة جداً كما بينت ذلك دراسة مسحية[١]. وتعد "مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي" التي أنشئت في عام ١٩٨٣م واحدة من أقدم هذه المجلات، وقد صدر منها حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة ٥٧ عددًا، وهي تصدر ثلاث مرات في السنة منذ عام ٢٠١٤م، بعد أن كانت تصدر مرتين قبل ذلك. مرت المجلة بثلاث مراحل وفق التالي:

١. **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة التأسيس؛ وبدأت في عام ١٩٨٣م؛ واستمرت حتى عام ١٩٨٥م، وصدر خلالها ٥ أعداد، وكانت تسمى فى هذه المرحلة "مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي"، وتوقفت عن الصدور اعتباراً من المجلد الثالث في إطار سعي الجامعة لتطوير دورياتها العلمية.

٢. **المرحلة الثانية**: بدأت في عام ١٩٨٥م واستمرت حتى نهاية عام ٢٠١٣م. وخلال هذه المرحلة تغير اسم المجلة إلى "مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي"، بناءً على قرار سعادة وكيل الجامعة للدراسات

١- أحمد نصار أحمد. مشروع دليل المجلات العلمية المحكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي دراسة غير منشورة مقدمة للجنة العلمية بمعهد الاقتصاد الإسلامي في اجتماعها الخامس المنعقد يوم الاثنين ٢٠ محرم ١٤٣٧هـ الموافق ٢ نوفمبر ٢٠١٥ م للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ". ص ص ١٤- ١٥.، حيث تشير الدراسة إلى أن عدد المجلات المتخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي حالياً ٣٢ مجلة؛ منها ١٠ باللغة العربية و٢٢ باللغة الإنجليزية؛ ص ص ١٤- ١٥.

العليا والبحث العلمي بالجامعة القاضي بتوحيد مسمي المجلات العلمية في الجامعة. وصدر خلال هذه الفترة ٤٦ عدداً.

٣. **المرحلة الثالثة**: بدأت في عام ٢٠١٤م وحتى تاريخه، وتمّ في هذه المرحلة الفصل بين القسمين العربي والانجليزي، فخُصص عدد واحد للبحوث العربية، وعددان للبحوث الإنجليزية. وبهذا تغير عدد مرات الصدور من مرتين إلى ثلاث في السنة في غرّة يناير ويوليو (للعددين الصادرين باللغة الإنجليزية)، وأكتوبر (للعدد الصادر باللغة العربية) من كل عام ميلادي، وقد صدر أول عدد منها وفق هذا الترتيب الجديد في يناير من عام ٢٠١٤م، ثم توالى بعد ذلك صدور عددين تاليين له، عدد باللغة الإنجليزية، وآخر باللغة العربية، وفي العامين التاليين؛ ٢٠١٥م و ٢٠١٦م صدرت ثلاثة أعداد كذلك.

تميّزت أبحاث المجلة منذ نشأتها بالرصانة العلمية، واستطاعت نشر المئات من البحوث وأوراق المناقشة، وعروض الكتب، والحوارات والتعليقات. ولعل أهم ما يميز المجلة، أنها تنشر إلكترونياً قبل نشرها ورقياً، تفادياً للتأخير الذي يحدث في الطباعة، إضافة إلى صدورها بانتظام، ونشر بحوث باللغتين العربية والإنجليزية. لذلك أُدْرِجَت ضمن قوائم المجلات العلمية في مجلة الجمعية الاقتصادية الأمريكية Journal of Economic Literature (JEL)، كما أنّها أُدرجت ضمن قواعد بيانات مؤسسة Elsevier العالمية، ملخصة ومفهرسة في قاعدة بيانات SCOPUS ابتداءً من عام ٢٠٠٩م، وحتى تاريخ إعداد هذا البحث.

وعلى الرغم من عراقة المجلة؛ ومستواها العلمي المتميز، ومرور أكثر من ثلث قرن على صدورها، إلاّ أن تأثيرها - فيما يبدو- ما يزال محصوراً في المحيط العربي والإسلامي، ولم تستطع النفاذ إلى العالمية، لتكون في متناول القراء المتخصصين أو المهتمين بالاقتصاد والتمويل الإسلامي. وقد عزى البعض ذلك إلى خصوصية الاقتصاد الإسلامي كعلم جديد لم تتشكل معالمه بشكل واضح حتى الآن، بينما عزاه آخرون إلى نوعية البحوث والمنهجية المتبعة فيها، فلربما لاتناسب القارئ المتخصص في كثير من دول العالم، وربما يعود ذلك إلى ضعف سياسة التعريف (التسويق) بالمجلة في المحافل والمنتديات المتخصصة[1]. وهذا ما يعزز أهمية هذه الدراسة وإسهامها في التعريف بالمجلة في بعض الأوساط العلمية.

من جهة أخرى، إنّ تحول مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي إلى معهد الاقتصاد الإسلامي منذ عام ١٤٣٢هـ (٢٠١٢م)، يتطلب وضع رؤية جديدة للمجلة قد[2] تساهم في تنفيذ خطط وبرامج المعهد ثلاثية الأبعاد؛ التعليم، والتدريب، والبحث العلمي وفق منظومة علمية متكاملة تلبي تطلعات وآمال

١- لقد فطنت هيئة التحرير مؤخراً لهذا الأمر ـ كما بلغنا ـ فبدأت باستهداف بعض قواعد البيانات المرموقة مثل EconLit وGoogle scholar.

٢- نقول "قد" لأن المجلة تتبع لوكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي من الناحية الإدارية، ولإدارة المعهد من الناحية الفنية شأنها في ذلك شأن المجلات التي تصدرها كليات الجامعة المختلفة، ومن جهة أخرى فإن هيئة تحرير المجلة لا تستطيع التحكم في ما يصدر في المجلة بشكل كامل لأن ذلك يتوقف على ما يردها من أبحاث من أناس قد تكون لهم اهتمامات بحثية تختلف عن الاهتمامات البحثية التي تحددها الهيئة، أو المعهد. ولكن يمكن التحكم في الأمر في حدود معينة من خلال إصدار أعداد خاصة كما يظهر في فقرة التوصيات.

الباحثين وطلاب الدراسات العليا، وتساهم بفعالية في نشر وتأصيل البحث العلمي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في أنّ اتجاهات البحث العلمي في المجلة غير واضحة المعالم. وبالنظر إلى الرؤية الجديدة للمعهد، من الضروري تقييم الأنشطة العلمية السابقة وتطويرها لتتكيف مع متطلبات هذا التحول. كما أن اتباع المجلة للمنهجية نفسها دون أخذ بعين الاعتبار التحولات الجديدة للمعهد - والتي أشرنا إلى طرف منها في الفقرة السابقة- ، قد يكون عائقاً في الحفاظ على ميزتها التنافسية. لذلك جاءت هذه الدراسة التي تعد الأولى من نوعها - في حدود ما تم الاطلاع عليه- لتحديد اتجاهات البحوث المنشورة في المجلة كمحاولة للإجابة عن السؤال التالي:

ما هي الاتجاهات العلمية الأكثر شيوعاً في الأبحاث المنشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية:

١. ما هي طبيعة الموضوعات الأكثر تناولاً في البحوث المنشورة في المجلة من حيث اللغة والتخصص والتوزيع الجغرافي؟

٢. كم تبلغ مساحة الموضوعات المنشورة المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية المعاصرة التي تهم المجتمعات المسلمة؟

٣. ما هي طبيعة الأدوات التحليلية المستخدمة في هذه البحوث؟

٤. كم يبلغ حجم الدراسات الكمية والدراسات غير الكمية المنشورة في المجلة؟

٥. ما هي طبيعة البحوث المنشورة في المجلة على المستوى المنهجي والتنظيري والتطبيقي؟

ثالثاً: أهداف البحث وأهميته

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على الاتجاهات العلمية للبحوث المنشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي خلال فترة الدراسة، عبر إجراء تحليل علمي لخصائص وملامح هذه البحوث بغية الوصول إلى نتائج تحدد ملامح المستقبل لهذه المجلة، وتقدم مدخلاً للتقييم الموضوعي لما أُنجز في المراحل السابقة.

وتنبع أهميتها في إضافتها العلمية، إذ تعد الأولى من نوعها - في حدود ما نعلم- في تلمس اتجاهات البحوث المنشورة في المجلات العلمية في الاقتصاد الإسلامي، ومحاولة منها لتأسيس رؤية جديدة للمجلة تنبثق من نتائج هذه الدراسة، لتكون في مصاف المجلات المتميزة في مجال تخصصها.

رابعاً: أدبيات البحث ومنهجه

دراسة الاتجاهات البحثية في المجلات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي تكاد تكون نادرة أو معدومة بحسب ما تمّ الوقوف عليه، وقد يعود ذلك إلى قلّة هذه المجلات نفسها، وحداثة صدور بعضها. لذلك من الطبيعي أن تكون مساحة الدراسات في هذا المجال ضيّقة إلى حدٍّ بعيد. إلا أن هناك عدة دراسات تناولت خصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة، كما أن هناك دراسة نشرت مؤخراً على صلة وثيقة بموضع هذا البحث تعرضت لأمر التقييم للمجلات العلمية المتخصصة في الحقل، وفيما يلي استعراض موجز وسريع للدراسات العامة مع تركيز بشكل أخص على الدراسة الأخيرة:

١- دراسة صالح صالحي، وعبد الحليم غربي بعنوان "نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي" (٢٠١١م).[١] هدفت الدراسة إلى دعوة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى العناية والجودة بمخرجات بحوثهم العلمية وفق عددٍ من المعايير العلمية، وخلصت بهذا الخصوص إلى عدد من الاقتراحات تتعلق بالباحثين والمحكِّمين، والمؤسسات البحثية والتمويلية؛ من أجل الارتقاء بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

٢- دراسة أحمد بامخرمة، وعمر باطويح بعنوان "تحليل إحصائي لخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي" (٢٠٠٨م).[٢] هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل إحصائي للملامح والخصائص الرئيسة للبحوث المحكمة المنشورة في الاقتصاد الإسلامي، من خلال عينة من البحوث، ثم اختبار هذه الخصائص إحصائياً باستخدام أدوات التحليل، بناء على معايير محددة مثل: التخصص، والتصنيف الموضوعي، والأصالة، والمنهجية، والمرجعية، والقيمة العلمية للنتائج، وبسطها أمام الباحثين والمهتمين والمسؤولين عن البحث العلمي، من أجل رسم سياسات البحث العلمي في

١- صالح صالحي، وعبد الحليم غربي. "نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي" (٢٠١١م)، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ٢٣- ٢٤ فبراير ٢٠١١م. ص ص ٢٧- ٢٨

٢- أحمد بامخرمة، وعمر باطويح. "تحليل إحصائي لخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي" (٢٠٠٨م). ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، "أوراق المؤتمر"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وآخرون، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص. ٣٨٥- ٤٠٦.

هـذا المجـال مـستقبلا. وخلـصت الدراسـة إلى عـدد مـن النتـائج أهمهـا: أن الموضـوعات المتعلقـة بـالبنوك الإسـلامية والتمويـل الإسـلامي تـستحوذ علـى غالبية مواضيع الأبحاث المدروسة، وأن التحليل الوصفي مـا يـزال هـو السائد في منهجيـة البحـث العلمـي في الاقتـصاد الإسـلامي علـى حـساب الدراسـات التطبيقية والقياسية.

٣- دراسة كمـال توفيـق حطـاب، بعنـوان "اتجاهـات البحـث العلمـي في الاقتـصاد الإسـلامي" (٢٠٠٨م).[١] هـدفت الدراسـة إلى رصـد الاتجاهـات والمنـاهج والأدوات والطـرق الـتي يمكـن اتباعهـا، أو اسـتخدامها في البحـث العلمـي في الاقتـصاد الإسـلامي، وخلـصت الدراسـة إلى عـدد مـن النتـائج، أهمهـا: أن معظـم بحـوث الاقتـصاد الإسـلامي خـلال العقـود الثلاثـة الماضـية اعتمدت على محاولة تطوير النظرية الاقتصادية الوضعية بما يتفـق مـع الـشريعة الإسـلامية، كمـا أن بحوثـاً عديـدة اعتمـدت علـى منهجيـات ايجـاد الحلـول للمشكلات والأزمات الاقتصادية التي وجدت بسبب تطبيـق الـنظم الغربيـة، ونوهت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد في المرحلة القادمة على البحوث الميدانية اللازمة لتطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي وأدوات الصيرفة الإسلامية.

٤- دراسة محمـد نجـاة الله صـديقي بعنـوان "معوقـات البحـث العلمـي في الاقتـصاد الإسـلامي" (٢٠٠٨م). هـدفت الدراسـة إلى مناقـشة بـضعة عوائـق رئيسية تعترض تقدم البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي واقتراح الأسـاليب

١- كمال توفيق حطاب، "اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي" (٢٠٠٨م). ورقة مقدمـة للمـؤتمر العـالمي الـسابع للاقتـصاد الإسـلامي، "أوراق المـؤتمر"، مركـز أبحـاث الاقتصاد الإسلامي وآخرون، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص. ٢٧٩- ٣٠٢.

المناسبة لمعالجتها، وقد توسعت الدراسة في تشخيص هذه العوائق المتمثلة في غياب الدراسات التاريخية الملائمة، وغياب الدراسات التجريبية، وغياب الدعم المؤسسي الكافي، وعدم الالتزام بالقواعد الأخلاقية المتعلقة بالبحث والنشر، وضعف نظرة المجتمع والاقتصاد في التمييز بين ما هو أساسي وبين ما هو هامشي، وبين ما هو من عند الله، وبين ما هو متصل بالإنسان في التراث الإسلامي. وخلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات التي يمكن أن تساهم في معالجة هذه العوائق [1].

٥- دراسة نهار محمد أرشد بالإنجليزية عنوانها "تقييم لجودة المجلات العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي"[2]. وهي أحدث وألصق دراسة بموضوع البحث، وقد استخدم الباحث ٩ معايير لتقييم المجلات التي درسها. اعتمد الباحث في بحثه على المعطيات المتاحة على الانترنت في شهر أكتوبر عام ٢٠١٥م، وهذا يمثل أحد جوانب القصور في الدراسة - والتي اعترف بها معدها- ، كما أن معايير التقويم التسعة يشوبها الكثير من السلبيات ؛ من أهمها أنها طورت لتقويم المجلات في المجال العلمي البحت (pure science)، وليس في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن البعض منها شخصي (subjective)، وليس موضوعي (objective). من جهة أخرى ؛ فإن الباحث

1- Mohammad Nejatullah Siddiqi .Obstacles of Research in Islamic Economics JKAU: Islamic Econ., Vol. 21 No. 2, pp: 81-93 (2008 A.D./1429 A.H.)

2- Arshad, M Nahar Mohd. An Assessment of Journal Quality in the Discipline of Islamic Economics, Islamic Economic Studies, Vol. 24, No. 1, June 2016, pp. 95-114.

اعتمد بشكل كبير على معيار الاستشهادات العلمية (citations) - في حدود ما أُتيح له من معلومات- ، وهذا العنصر ينبغي التعامل معه بحذر لأنه: لا يمكن اختزال قيمة مجلة علمية برمتها في مثل هذا المعيار الذي يجسّد النظرة إلى الكم على حساب الكيف. مما أدى باعتراف المختصين إلى تنامي ظاهرة السرقة العلمية بشكل غير مسبوق، ولم تسلم منها حتى المجلات العريقة مثل دورية "ساينس" (Science) التي نشرت مقالات قائمة على تجارب مغشوشة [1].

ومن ثم فإنه من الأولى - حسب وجهة نظر الباحثين - تقييم المجلات كل واحدة على حده، قبل الانتقال إلى مرحلة المقارنة بينها لتفادي الوقوع في مقارنة ما هو غير قابل للمقارنة كما فعل الباحث عندما قارن مجلة متخصصة في الإدارة والتمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط (International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management) مع أخرى متخصصة في الاقتصاد الإسلامي (Journal of King Abdul-Aziz University: Islamic Economics) [2].

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة؛ فهي قد نحت منحاً عاماً مستهدفة مسيرة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، أو مسيرة المجلات المتخصصة فيه؛ وهو اتجاه محمود ولا شك، إلا أنه ربما يكون من المفيد إجراء دراسات تفصيلية دقيقة في كل محور من محاور هذا التخصص، أو في قناة نشر من قنواته، وهو ما يميز هذه الدراسة عن غيرها؛ إذ أنها اتجهت نحو وعاء

1- Chevassus-au-Louis, Nicolas. Fraude scientifique, Encyclopædia Universalis, retreived 30 July 2016. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/fraude-scientifique/

2- Arshad, Op. cit., pp. 103-104.

واحد من أوعية النشر المختلفة في الاقتصاد الإسلامي، وتعرضت بالتفصيل لدراسة ملامح وخصائص مجلة الاقتصاد الإسلامي وبهذا يظهر أن البحث يشكل أوّل دراسة علمية تصدر باللغة العربية لتقييم مجلة في الاقتصاد الإسلامي.

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة يستخدم البحث المنهج الاستقرائي القائم على تحليل المضمون، وذلك بحصر وتصنيف البحوث المنشورة وتحليل مضمونها بناءً على معايير محدده منها؛ الوضعية المعرفية، والإطار النظري، والأدوات التحليلية، وتناول قضايا معاصرة تهم المجتمعات المسلمة خاصة، والإنسانية عامة، والوقوف على أكثر الموضوعات تناولاً. ويغطي البحث الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣م إلى ٢٠١٦م. كما تقتصر الدراسة على رصد البحوث المحكمة فقط دون التعرض للأقسام الأخرى في المجلة؛ كأوراق المناقشة، والحوار والتعليقات، ومراجعة الكتب.

ويُؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة عدة جهات، منها: هيئة تحرير المجلة، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي (الجهة التي تشرف على مجلات الجامعة - ومنها المجلة قيد الدراسة)، وإدارة معهد الاقتصاد الإسلامي، وهيئات تحرير المجلات المتخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والمراكز البحثية ذات العلاقة، والباحثين، وطلاب الدراسات العليا، والمؤسسات التعليمية المهتمة بالتخصص.

* * *

٢. نتائج الدراسة ومناقشتها

نستعرض في هذه الفقرة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالخصائص والملامح العامة للأبحاث المنشورة في المجلة - مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي- من خلال زوايا متعددة كما هو مرصود ومناقش أدناه:

أولاً - تصنيف البحوث بحسب اللغة (عربي/ إنجليزي)

بلغ عدد البحوث المنشورة في المجلة خلال الفترة ١٩٨٣- ٢٠١٦م ١٤٩ بحثاً باللغتين العربية والإنجليزية، منها ٧٠ بحثاً باللغة العربية، شكلت ما نسبته حوالي ٤٧٪ من إجمالي البحوث، و٧٩ بحثاً باللغة الإنجليزية شكلت ما نسبته ٥٣٪ ، وتتوافق هذه النسب مع التوجه العام الذي لاحظته هيئة تحرير المجلة من الميزة العددية النسبية للبحوث الإنجليزية، مما دفعها إلى التفكير في إصدار عددين من المجلة بهذه اللغة، وعدد واحد باللغة العربية، كما أنّها تتوافق مع نتائج الحصر للمجلات المحكمة المنشورة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي التي سبق الإشارة إليها؛ والتي بينت وجود ٢٢ مجلة منشورة باللغة الإنجليزية مقابل ١٠ مجلات عربية. ولعلّ النشر العلمي باللغة الإنجليزية أيسر منه باللغة العربية نسبياً. كما أنّ هناك اهتماماً بالاقتصاد والتمويل الإسلامي في الدول الناطقة بغير العربية، فبريطانيا وماليزيا تتنافسان مع كل من البحرين ودبي على قيادة الاقتصاد الإسلامي، بفضل الاهتمام الحكومي والدعم المقدم لمؤسسات التعليم العالي في مختلف الجوانب البحثية والتعليمية ودعم برامج التمويل الإسلامي وإقامة المؤتمرات والندوات، ودعم مشاريع البنى التحتية، مما يسهم في تنشيط حركة البحث والنشر والتأليف، في وقت تتراجع

فيه الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في كثير من الدول العربية. ومن التفسيرات المحتملة لهذا الوضع أن اللغة الإنجليزية أضحت أداة للتواصل بين الباحثين في هذا المجال لطغيانها ولكثرة الباحثين الناطقين بها، وتشجيع الجامعات العربية مؤخراً - بل وحثها- لأساتذتها للنشر بهذه اللغة لكون ذلك من شأنه أن يسهم في تحسين تصنيف الجامعات خاصة النشر في المجلات العالمية ذات معامل التأثير المرتفع.

ووفقاً لمؤشرات البحوث في التمويل الإسلامي الواردة ضمن تقرير التنافسية الصادر عن مؤسسة تومسون رويترز في عام ٢٠١٤م، فقد حازت ماليزيا على المرتبة الأولى في محيط الدول المعنية بالتمويل الإسلامي وعددها ٩٢ دولة، بعدد٤٢١ بحثاً منشوراً في التمويل الإسلامي، وحلت بريطانيا في المرتبة الثانية بعدد ١٤٩ بحثاً. من ناحية أخرى، تتصدر اللغة الإنجليزية تدريس برامج التمويل الإسلامي على المستوى العالمي بنسبة ٦٩٪، تليها العربية بنسبة ٢١٪ ، والفرنسية بنسبة ١٠٪، وحازت بريطانيا على المرتبة الأولى في عدد المعاهد والجامعات التي تدرس التمويل الإسلامي، على مستوى جميع الدول المعنية بصناعة الخدمات المالية الإسلامية في العالم، تليها ماليزيا من حيث الأهمية النسبية في المرتبة الثانية [1]. مما يعني تزايد نسبة الباحثين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي بصفة عامة.

١- عبد الرزاق بلعباس وأحمد بلوافي. برامج ومواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي: الملامح والاتجاهات". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٨، ٢٠١٣م، ص ص. ٢٥٥- ٣٠٣.

الشكل (١): توزيع المقالات حسب اللغة (عربي/ إنجليزي)

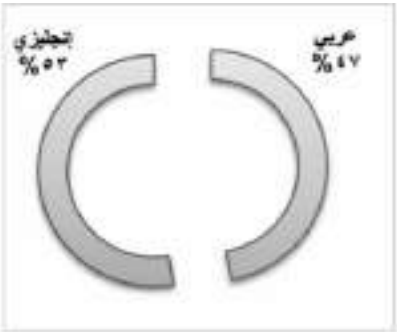

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

ثانياً - التوزيع حسب الجنس (ذكر/أنثى)

يظهر من الشكلين (٢) و(٣) تفاوت كبير بين الجنسين في المقالات المنشورة في المجلة بغض النظر عن لغة الكتابة. ففي القسم العربي بلغت نسبة الباحثين من الرجال ٩٧٪ مقابل ٣٪ للنساء، أما في القسم الإنجليزي، فقد بلغت نسبة الباحثين من الرجال ٩٦٪ مقابل ٤٪ للنساء؛ فهل يرجع هذا التفاوت إلى ندرة الباحثات في الاقتصاد الإسلامي؟ أم إلى كونهن حديثات عهد بهذا الحقل المعرفي الجديد؟ أم إلى تفضيلهن النشر في مجلات علمية أخرى؟ أم أنه يعود إلى واقع غلبة الرجال في معظم كليات الاقتصاد والأعمال في دول العالم العربي والإسلامي؟ وهل يمكن عزو ذلك للصعوبات التي قد تكتنف تأهيل متخصصات في هذا الحقل مقارنة بالرجال؟ لا نستطيع ترجيح هذا العامل أو ذاك لأن المسألة تحتاج إلى مزيد من الفحص والتأمل.

الشكل (٢): توزيع المقالات حسب الجنس في القسم العربي

الشكل (٣): توزيع المقالات حسب الجنس في القسم الإنجليزي

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

ثالثا: التوزيع حسب الديانة (مسلمين وغير مسلمين)

يظهر من الشكلين (٤) و(٥) أنّ إسهامات غير المسلمين في الأوراق العلمية المحكمة المجلة تظلّ ضئيلة، حيث لا تمثّل سوى ١٪، ويرجع ذلك إلى قلّة المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي من غير المسلمين؛ على الرغم من زيادة أعدادهم في السنوات الأخيرة من جراء اهتمامهم بالتمويل الإسلامي. وهو ما تزامن مع ظهور مجلات متخصصة في التمويل الإسلامي.

كما يعزى ضعف نسبة مشاركة غير المسلمين في المجلة إلى أنّ البحوث المنشورة في المجلة خلال عقدها الأول (١٩٨٣- ١٩٩٣م) لم تأخذ حظها من الانتشار الواسع في كثير من الدول الغربية كما هو سائد اليوم، حيث ينظر الغربيون للتمويل الإسلامي بأنه فرصة يمكن الاستفادة منها بشكل كبير في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشروعات الكبيرة. ولعل المبادرة التي أطلقتها حكومة ديفيد كامرون رئيس وزراء بريطانيا أثناء افتتاحه لأعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي التاسع في أكتوبر ٢٠١٢م بلندن خير دليل على ذلك.

ولعل النتيجة التي ظهرت في الشكلين تؤكد أحد الفرضيات التي انطلقت منها هذه الدراسة، وهي أن انتشار المجلة كان محصوراً في فترة ما قبل نشرها الكترونياً في محيطنا العربي والإسلامي، ولم تستطع النفاذ بقوة إلى العالمية، لتكون في متناول القراء المتخصصين أو المهتمين بالاقتصاد والتمويل الإسلامي. ويمكن التغلب على هذه الإشكالية من خلال استكتاب هيئة التحرير لاقتصاديين غير مسلمين من جنسيات مختلفة، ومن خلال التعريف بالمجلة في بعض المواقع والمنتديات المتخصصة والمرموقة، وإدراجها ضمن تصنيفات علمية متخصصة في الاقتصاد وغيره.

ومما يجدر ذكره أنّه منذ دخول المجلة المرحلة الثالثة من تاريخها في عام ٢٠١٤م بدأت هيئة التحرير استهداف مشاركة غير المسلمين من الاقتصاديين والمحللين المرموقين للمشاركة في ركن منتدى النقاش[١] (discussion forum) بهدف إيجاد تفاعل بين الاقتصاديين المسلمين وغيرهم في موضوعات وقضايا تهم المجتمعات الإنسانية كمسألة الإصلاحات النقدية والمالية. ونظراً لأن البحث اقتصر على رصد وتحليل المقالات العلمية المنشورة بالمجلة لم تنعكس هذه الجزئية في نتائج البحث، كما أن الفترة الزمنية التي مضت على تبني هذا الإجراء قصيرة.

١- هكذا بات يطلق عليه في القسم العربي من المجلة بعد أن كان معروفاً بركن "الحوار والتعليقات".

الشكل (٤): توزيع المقالات حسب الديانة في القسم العربي

الشكل (٥): توزيع المقالات حسب الديانة في القسم الإنجليزي

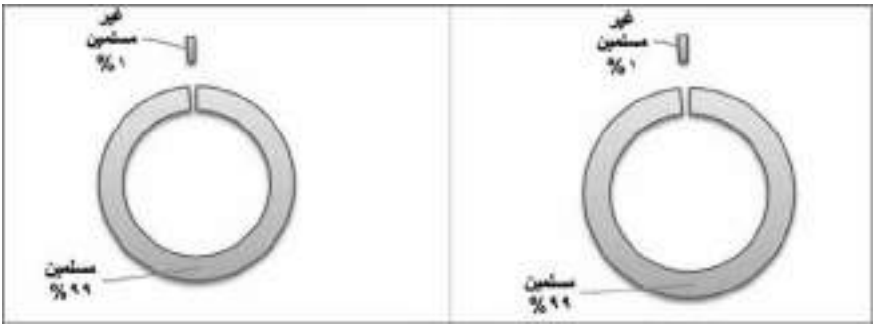

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

رابعاً - التوزيع حسب الدراسات الكمية وغير الكمية

يظهر من الشكلين (٦) و(٧) أنّ نصيب الدراسات غير الكميّة كان وافراً في القسمين العربي والإنجليزي معاً، إذ بلغت نسبته في القسم العربي ٨٩٪، بينما بلغت نسبته في القسم الانجليزي ٧٨٪؛ كما يلاحظ من الشكلين أيضاً أنّ نسبة الدراسات الكميّة باللغة الإنجليزية بلغت (٢٢٪)، وهي تمثّل ضعف نظيرتها باللغة العربية (١١٪).

ولعلّ هذا التفاوت في النسب يجسد الخلاف بين الباحثين حول أي البحوث أفضل الكمية أم النوعية؟ فيرجح البعض البحوث الكمية لدقتها وسهولة تحليلها ومصداقيتها العالية. على النقيض من ذلك، يميل آخرون إلى تفضيل البحوث غير الكمية لكونها تتناول جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية التي لا يمكن قياسها وتعطي مؤشرات ونتائج أقرب إلى الواقع من الأرقام. وفي نظر هؤلاء فإن البحث النوعي يلامس المشكلة من زواياها

المختلفة، بينما يحولها الكمي إلى أرقام وأعداد لا تأخذ بعين الاعتبار إلا ما هو قابل للقياس وفق الأدوات المتوافرة. ولعل النتيجة التي وردت في الشكلين ترجح الرأي القائل بأفضلية البحوث النوعية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي. فالدراسات الكميّة ليست مفضلة لذاتها. فقد يكتفي بعض الباحثين بمحاكاة نماذج القياس الاقتصادي المتداولة في الأدبيات التقليدية وتغليفها بحلة إسلامية دون مضمون حقيقي. وهي ظاهرة وسمها الاقتصادي الألماني فولكر نينهاوس بـ: "السطحية العلمية في الاقتصاد الإسلامي" (Islamic economics light). ومن التفسيرات المحتملة لقلة الأبحاث الكمية عدم توافر البيانات اللازمة لإجراء هذه البحوث؛ إما لعدم وجود تجارب كافية خاصة في مجالات الاقتصاد الإسلامي غير التمويل، أو أن الحصول عليها باهظ الثمن؛ كما أشير إلى ذلك سابقاً بالنسبة لبعض قواعد البيانات التجارية.

الشكل (٦): توزيع المقالات حسب الدراسات الكمية وغير الكمية في القسم العربي

الشكل (٧): توزيع المقالات حسب الدراسات الكمية وغير الكمية في القسم الإنجليزي

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

خامساً - التوزيع حسب التخصص

يظهر من خلال الشكلين (٨) و(٩) أن البعد الاقتصادي أخذ النصيب الأكبر من التناول ؛ حيث شكلت الموضوعات المتعلقة بهذا الجانب نسبة ٥٦٪ في البحوث العربية ، و٨٠٪ في البحوث الإنجليزية. وشكلت البحوث التي تجمع بين الجانبين الاقتصادي والفقهي نسبة (٢٣٪) ، والمقالات الفقهية المحضة (١٥٪). ويبقى الجانب الفقهي في المقالات الإنجليزية ضئيل نسبياً مقارنة بالقسم العربي نظراً لندرة الخلفية الشرعية ، والتحكم في اللغة العربية ، والرجوع إلى المصادر الأصلية ، بالنسبة لغالبية من يكتبون باللغة الإنجليزية.

الشكل (٨): توزيع المقالات حسب التخصص في القسم العربي

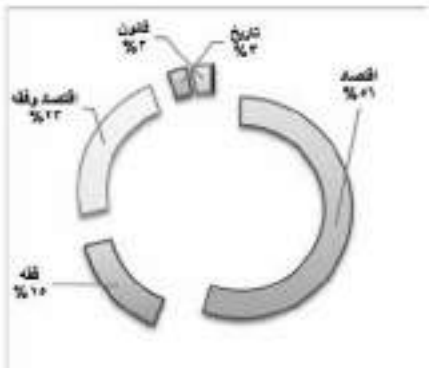

الشكل (٩): توزيع المقالات حسب التخصص في القسم الإنجليزي

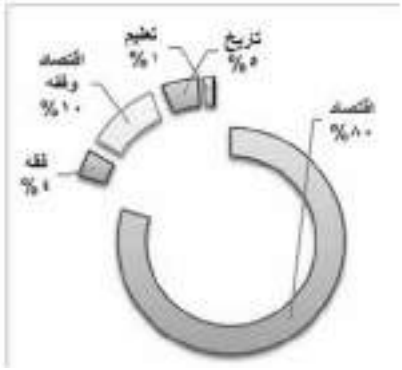

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

سادساً - التوزيع حسب المنهجية والتنظير والتطبيق

يظهر من الشكلين (١٠) و(١١) أنّ المقالات العربية يغلب عليها الطابع التنظيري ٦٦٪، ثم التطبيقي ٣١٪، والمنهجي ١٣٪، وتتبع المقالات الإنجليزية الاتجاه نفسه بنسب متفاوتة: التنظير ٦٩٪، والتطبيق ٢٦٪، والمنهجية ٥٪. كما يظهر من الشكلين تقارب في النسب بين البحوث العربية والإنجليزية من حيث اتجاه البحوث في تناول موضوعات تتعلق بالتنظير في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، حيث تتراوح النسبة في البحوث العربية ٦٦٪، بينما تتراوح في البحوث الإنجليزية ٦٩٪؛ مما يجسِّد الحاجة إلى بناء نماذج اقتصادية إسلامية تعالج الواقع الاقتصادي المعاصر بناءً على القيم الإسلامية. من ناحية أخرى، هناك تقارب بين نسبتي البحوث التي تعرضت للتطبيق؛ فكانت نسبتها في العربية ٢١٪، بينما بلغت في الإنجليزية ٢٦٪، كما يلاحظ تفاوت في نسب البحوث التي تعرضت للمنهجية، حيث مثلت نسبة هذا النوع من البحوث ١٣٪ في البحوث المنشورة باللغة العربية، ونسبة ٥٪ بالنسبة للبحوث الإنجليزية.

الشكل (١٠): توزيع المقالات حسب المنهجية والتنظير والتطبيق في القسم العربي

الشكل (١١): توزيع المقالات حسب المنهجية والتنظير والتطبيق في القسم الإنجليزي

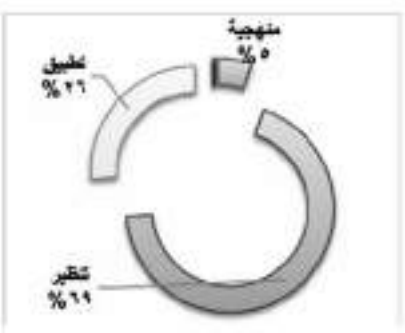

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

سابعاً - التوزيع حسب تناول الموضوعات المعاصرة ودراسات الوقائع الاقتصادية

يظهر من الشكلين (١٢) و(١٣) أنّ المقالات العربية والإنجليزية أولت عناية كبيرة للموضوعات المعاصرة وأهملت دراسات الوقائع الاقتصادية التي مرّت بها المجتمعات المسلمة على مرّ التاريخ. وهذا خلل ينبغي تداركه، فلا يمكن فهم الحاضر وبناء المستقبل دون الرجوع إلى الماضي وتفكيك مكوناته. فدراسة الوقائع التاريخية تساعد الدارسين على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تحدث في مجتمع ما في فترة تاريخية محددة، وبذلك يستطيع الباحث فهم واستيعاب تطور الأفكار الاقتصادية التي حدثت في تلك الفترة، لاستخلاص العبر والاستفادة من تلك التجارب. فالتحليل الاقتصادي مثلاً لعصر من العصور يستوجب فهم واستيعاب ودراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة وقتئذ، والتي تؤثر وتتأثر بالمجريات الاقتصادية تنظيراً وتطبيقاً من غير شك.

وقد يُفسَّر غلبة اتجاه الباحثين إلى دراسة القضايا الاقتصادية المعاصرة انطلاقاً من حاجة فعلية إلى معالجة القضايا اللصيقة بحياة الناس ومعاشهم وتعاملاتهم. إضافة إلى ذلك، هناك صعوبة في البحث والتنقيب عن الوقائع الاقتصادية في فترة تاريخية معينة، إما لندرة التخصص، أو لعدم القدرة في الحصول على المراجع الكافية، أو لحاجز اللّغة كما هو الشأن - على سبيل المثال- فيما يتعلق بتاريخ الوقائع الاقتصادية إبان حكم الخلافة العثمانية.

الشكل (١٢): توزيع المقالات حسب الموضوعات المعاصرة ودراسات الوقائع الاقتصادية في القسم العربي

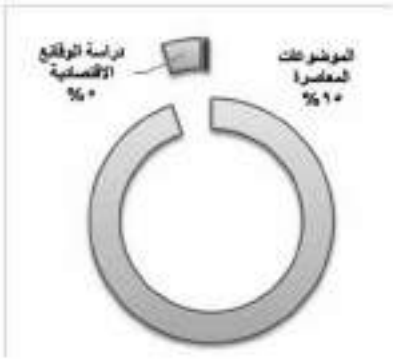

الشكل (١٣): توزيع المقالات حسب الموضوعات المعاصرة ودراسات الوقائع الاقتصادية في القسم الإنجليزي

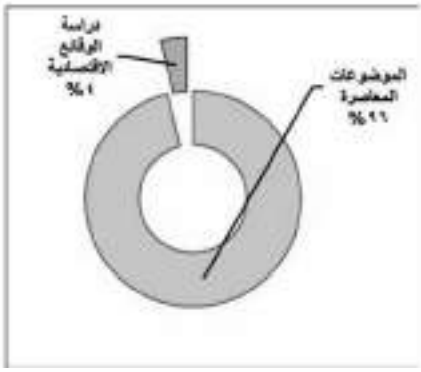

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

ثامناً - التوزيع حسب تخصصي الاقتصاد والتمويل

يظهر من الشكلين (١٤) و(١٥) - خلافاً لما كان متوقعاً- أنّ المقالات في الاقتصاد الإسلامي تفوق المقالات في التمويل الإسلامي في القسمين العربي والإنجليزي بنسب متقاربة. وهو ما يظهر أنّ المجلة حافظت على هويتها الأصلية وميزتها التنافسية النسبية على الرغم من موجة التمويل الإسلامي التي باتت حسب بعض المحللين قاطرة الاقتصاد الإسلامي. والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المقام، هو: هل كان لهيئة التحرير توجه أو سياسة معينة تجاه نوعية معينة من البحوث في تخصص بعينه أدت إلى هذه النتيجة؟ أم أن الأمر خلاف ذلك؟ من خلال الصلة المباشرة للزملاء الأعضاء في هيئة تحرير المجلة تبين أن الهيئة لم يكن لديها هذه السياسة ؛ أو بالأحرى أنها لا تستطيع رسم ذلك بشكل كامل، لأن أغلب ما ينشر في المجلة يرد عن طريق معدي البحوث وليس المستكتبين من هيئة التحرير. إلا أنه ينبغي التأكيد أن تعمل

الهيئة ما في وسعها للحفاظ على هذا التوجه في المجلة لأنه مرتبط بهويتها وهوية المعهد المتمثلة في التأصيل والتقعيد للاقتصاد الإسلامي بشموليته بدلاً عن الانحسار في شرنقة التمويل والمصرفية كما هو حاصل في الكثير مما ينشر، ويتداول في المسائل المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي.

الشكل (١٤): توزيع المقالات حسب الاقتصاد والتمويل في القسم العربي

الشكل (١٥): توزيع المقالات حسب الاقتصاد والتمويل في القسم الإنجليزي

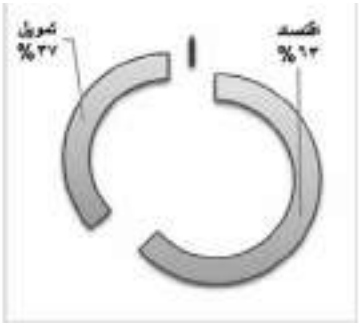

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

وعند فحص التوزيع الزمني يتضح من خلال الشكل (١٦) أنّ مقالات التمويل الإسلامي باللّغة العربية أخذت منحى متصاعداً منذ عام ٢٠٠٧م مقارنة بمقالات الاقتصاد الإسلامي. أما في القسم الإنجليزي، فتوزيع مقالات التمويل الإسلامي يبدو أكثر توازناً بمقارنة بمقالات الاقتصاد الإسلامي كما يظهر في الشكل (١٧).

الشكل (١٦): التوزيع الزمني للمقالات بين الاقتصاد

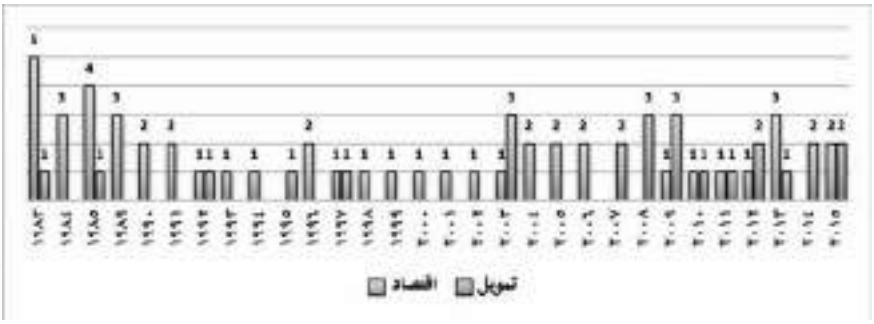

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

الشكل (١٧): التوزيع الزمني للمقالات بين الاقتصاد والتمويل

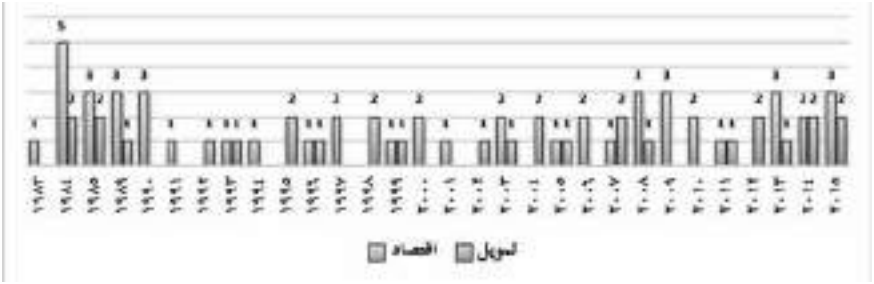

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

تاسعاً - التوزيع حسب المناطق الجغرافية

يظهر من الشكلين (١٨) و(١٩) تفاوت كبير بين القسمين العربي والإنجليزي للمجلّة فيما يخص المنطقة الجغرافية التي ينحدر منها المساهمون في المقالات العلمية التي نشرت. في القسم العربي تأتي منطقة المشرق العربي في المقدمة ٧٣٪ ، تليها شبه القارة الهندية ١٧٪ ، والمغرب العربي ١٠٪ ، أما في القسم الإنجليزي فتأتي شبه القارة الهندية في المقدمة ٤٢٪ ، يليها بالتساوي المشرق العربي وشرق جنوب آسيا ٢٥٪ ، والمغرب العربي ٥٪ ، وأوروبا ٣٪. وهو ما يبرز قلّة إسهام الباحثين من أصول أوروبية في المجلة. وهذه النتيجة منطقية ، فإن أغلب الباحثين في دول المشرق العربي ممن يجيدون التحدث والكتابة باللغة العربية ؛ على خلاف سكان شبه القارة الهندية الذين يجيدون اللغة الإنجليزية. غير أن نسبة الباحثين من دول المغرب العربي في القسمين اختلفت نسبياً ، فقد كانت في العربي ١٠٪ ، بينما بلغت في الإنجليزي ٥٪.

الشكل (١٨): توزيع المقالات حسب المناطق الجغرافية في القسم العربي

الشكل (١٩): توزيع المقالات حسب المناطق الجغرافية في القسم الإنجليزي

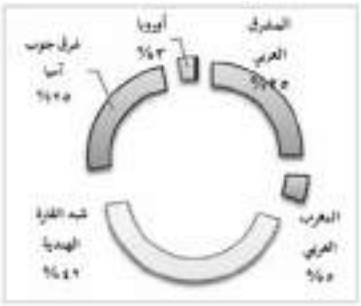

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

عاشراً - التوزيع حسب الارتباط بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الخيري

يظهر من الشكلين (٢٠) و(٢١) أن اهتمام الباحثين يصب في المقام الأول صوب القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي والقطاع الخيري. ففي القسم العربي يأتي في المقدمة القطاع الخاص (٤٩٪)، ثم يليه القطاع الحكومي (٣١٪) والقطاع الخيري (٢٠٪)، أما في القسم الإنجليزي فيتصدر المشهد الاهتمام بالقطاع الخاص (٤٦٪)، يليه القطاع الحكومي (٤٠٪) والقطاع الخيري (١٤٪). وهو ما يتناسب مع السياسات الاقتصادية الراهنة للدول الإسلامية التي تحفّز على دعم القطاع الخاص، خاصة بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط خلال السنوات القريبة الماضية.

الشكل (٢٠): توزيع المقالات حسب الارتباط بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الخيري في القسم العربي

الشكل (٢١): توزيع المقالات حسب الارتباط بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الخيري في القسم الإنجليزي

المصدر: الباحثون بناءً على بيانات الدراسة

* * *

خاتمة

استعرض البحث بالدراسة والتحليل بعض ملامح وخصائص البحث العلمي العامة في تخصص الاقتصاد الإسلامي ؛ الحقل المعرفي الذي لم يمض على فترة ظهوره كعلم متخصص أكثر من خمسة عقود من خلال البحوث العلمية المحكمة باللغتين العربية والإنجليزية في واحدة من المجلات العلمية العريقة في هذا المجال. كما تطرّق البحث إلى مقترحات تتعلق ببعض الجوانب التطويرية التي يرى معدو البحث أنّها جديرة بالنظر إذا أُريد للمجلة أن تواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها مجال البحث والنشر العلمي في الاقتصاد الإسلامي. بناءً عليه يمكن تسجيل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي :

١) إن عدد الأبحاث العلمية المنشور بالإنجليزية يفوق مثيلتها بالعربية ، بنسبة ضئيلة منحت ميزة نسبية للبحوث التي ترد بهذه اللغة مما حدا بهيئة تحرير المجلة إلى إصدار عددين في السنة بهذه اللغة ، وآخر باللغة العربية ، منذ مطلع عام ٢٠١٤م.

٢) إن مشاركة الباحثات في المجلة لا تتعدى نسبة ٤٪ ، كما أن مشاركة غير المسلمين لا تتعدى نسبة ١٪.

٣) أخذ البعد الاقتصادي حظاً وافراً في المقالات التي نُشرت في المجلة وباللغتين مقارنة بالبعدين الفقهي والقانوني ، وهو ما جعلها تجسد إلى حد بعيد المسمى الذي تحمله. من جهة أخرى فإن نسبة الدراسات الكمية المنشورة باللغة الإنجليزية ضعيف ، كما هو الحال في اللغة بالعربية (١١٪).

٤) أخذ جانب التنظير مساحة كبيرة (٦٦٪)، مقارنة بالبحوث التي اعتنت بالمنهجية (١٣٪) وتلك التي اعتنت بجانب التطبيق (٢١٪).

٥) لم يول تاريخ دراسة الوقائع الاقتصادية المتعلقة بالمجتمعات المسلمة الاهتمام الكافي (٥٪) مقارنة بالموضوعات المعاصرة (٩٥٪).

٦) أبانت النتائج أن الاقتصاد الإسلامي مَثَّل موضوع الاهتمام الرئيس للمجلة (٦٥٪) مقارنة بالتمويل الإسلامي (٣٥٪). وهذا توجه حميد ينبغي الاستمرار فيه للمحافظة على هوية المجلة بتجنيبها - قدر الإمكان- أمر الانغماس في القضايا المتعلقة بالتمويل الإسلامي على حساب الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذا الجانب.

في ضوء النتائج السابقة تبيّن أنّ المجلة بحاجة إلى التطوير حتى تواكب المستجدات، إذ لا يخفى على ذوي الاختصاص أن تطوير المجلات العلمية وانضمامها إلى قواعد البيانات العالمية بات هدفاً رئيساً. مما يتطلب تطبيق معايير محددة. وقد فطنت وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز إلى هذه المعاني حيث اقترحت دمج جميع المجلات العلمية الصادرة عن الجامعة في ١٢ مجلة تغطي كافة التخصصات باللغتين العربية والإنجليزية. مما يعني دمج مجلة الاقتصاد الإسلامي ضمن مجلة جديدة توسم بـ: "مجلة العلوم الاجتماعية المتقدمة". وعلى الرغم من وجاهة ذلك الاقتراح والهدف الذي قد يحققه، إلاّ أنّ هناك مبررات موضوعية ربما تجعل من دمج مجلة الاقتصاد الإسلامي أمراً غير محبذ ، لأنه يفقد الجامعة ميزتها التنافسية في هذا المجال؛ المتمثلة في مجلة عريقة، لها ارتباط وثيق بتخصص اتضحت معالمه بشكل كبير إثر انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي

الذي أشرفت عليه جامعة المؤسس في عام ١٩٧٦م. ومن ثم فإننا نؤيد وبشدة بقاء المجلة بهذا الإسم وبهذه الصفة والتوجه - التركيز على الاقتصاد الإسلامي بشموليته- الذي لمسناه من خلال النتائج السابقة للبحث. علاوة على ذلك، فقد أدرجت مجلة الاقتصاد الإسلامي لجامعة الملك عبدالعزيز في تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (Journal of Economic Literature) التابعة للجمعية الأمريكية للاقتصاد (American Economic Association) وقاعدة بيانات سكوبوس (Scopus) لإلسفيير (Elsevier)، وتسعى هيئة التحرير للمجلة إلى إدراجها ضمن قواعد بيانات أخرى. كما أدرجت المجلة ضمن قائمة المجلات المعتمدة من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي التي تُمكّن الناشرين فيها من الحصول على مكافأة التميز العلمي للفئة (ج)[١]. بالإضافة إلى ما سبق، عدّت الهيئة الاستشارية الدولية للجامعة في اجتماعها خلال العام الدراسي عام ١٤٣٦هـ- ١٤٣٧هـ الاقتصاد والتمويل الإسلامي من مواضع التميّز التي تحقق للجامعة ميزة تنافسية ينبغي تعزيزها وعدم التفريط فيها في ظلّ ريادة المملكة ومساهمتها الكبيرة في أصول التمويل الإسلامي، وتأسيسها لأول مركز لأبحاث الاقتصاد الإسلامي وأول دورية في التخصص نفسه بناء على توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي[٢].

١- ينظر خطاب معالي وزير التعليم العالي رقم ٣٢/٨٢ بتاريخ ١٤٢٢/١/٢٩هـ، القرار (١/١٥).

٢ - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز. ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٠م، ص٥٥٢- ٥٥٣.

في ضوء هذه المعطيات الإستراتيجية، ترى الدراسة ضرورة تطوير المجلة وفقاً للمقترحات التالية:

❖ استحداث منصة رقمية يتسنى من خلالها متابعة تقديم البحوث والنشر في المجلة.

❖ إصدار عددين في السنة في القسم العربي مثلما هو الحال في القسم الإنجليزي.

❖ تشكيل هيئة تحرير خاصة بالقسم العربي ، وأخرى بالقسم الإنجليزي.

❖ الإفادة من تصنيف معهد الاقتصاد الإسلامي وإمكانية تطبيقه على البحوث المقدمة للنشر في المجلة وإسهام ذلك في التطوير النوعي للأبحاث المنشورة في المجلة.

❖ دعوة هيئة تحرير المجلة إلى تحديد محاور بحثية للقضايا والإشكاليات المتصلة بالمراجعات الفكرية في مجال الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي وإعلانها في المجلة.

❖ أهمية إصدار المجلة بشكل دوري (ربع سنوي على الأكثر)، حتى يتحقق المزيد من التواصل العلمي والتخصصي المطلوب والمستمر، بالقضايا والمسائل المهمة التي تعرضها المستجدات والمتغيرات الحادثة في العالم.

❖ تخصيص جزء من المجلة لعرض ترجمات مختصرة لأهم الكتب وأحدثها الصادرة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويمكن فعل ذلك في القسم الإنجليزي للتعريق بأحدث الكتب المنشورة باللغة العربية، التي تركز في

الغالب على جانب التأصيل، وهو أمر مفقود بدرجة كبيرة في البحوث الصادرة باللغات الأجنبية.

❖ تيسير توزيع المجلة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بحيث تكون في متناول القراء من مختلف الجنسيات.

❖ الحرص على إصدار أعداد خاصة من المجلة بحيث يتناول كل عدد قضية معينة من القضايا الساخنة، ويتم استكتاب خيرة الباحثين في محاور محددة، وأن توفر حوافز مادية معقولة لتشجيعهم على الكتابة الجادة والمتعمقة.

❖ العمل على إجراء تقويم دوري للمجلة كل عامين أو ثلاثة من أجل تطويرها وتحديثها، ومعرفة تأثيرها ومدى انتشارها.

❖ العمل على متابعة المستجدات فيما يتعلق بتحسين مخرجات النشر العلمي، ومن ذلك على سبيل المثال توقيع [1] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مؤخراً مع شركة متخصصة عقد مشروع الفهرس العربي الاستشهادات (ACI)، الذي يعد المبادرة الأولى - في حدود ما نعلم- من نوعها على مستوى العالم خدمة للناطقين باللغة العربية، ويؤمل أن يُسهم بتطوير البحث العلمي في العالم العربي والإسلامي، ويخدم النشر العلمي باللغة العربية، بحيث تصبح الاستشهادات بالمقالات العربية ضمن معامل التأثير المحتسب في المستقبل.

❖ ومن الأمور التي يمكن أن تثري المجلة، وترفع من مستوى البحوث تشجيع البحوث المشتركة في المجالات التي تجميع بين أكثر من تخصص،

١- أفادنا بهذه المعلومة أحد المحكمين جزاه الله خيراً على ذلك.

كـالبحوث الفقهيـة ذات البعـد الاقتـصادي، أو البحـوث الماليـة ذات البعـد القانوني وغيرهما.

* * *

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بامخرمة، أحمد سعيد وباطويح، عمر. (٢٠٠٨م). تحليل إحصائي لخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، "أوراق المؤتمر"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وآخرون، جامعة الملك عبد العزيز، ص ص ٣٨٥- ٤٠٦.
- بلعباس، عبد الرزاق وبلوافي، أحمد (٢٠١٣م) برامج ومواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي: الملامح والاتجاهات"، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٨، ص ص. ٢٥٥- ٣٠٣.
- حطاب، كمال توفيق. (٢٠٠٨م). اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، "أوراق المؤتمر"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وآخرون، جامعة الملك عبد العزيز، ص ص ٢٧٩- ٣٠٢.
- خطاب معالي وزير التعليم العالي رقم ٣٢/٨٢ بتاريخ ١٤٢٢/١/٢٩هـ، القرار (١/١٥).
- صالحي، صالح وغربي، عبد الحليم. (٢٠١١م). نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ٢٣- ٢٤ فبراير ٢٠١١م.

- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. (١٩٨٠م). بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ص٥٥٢- ٥٥٣.
- نصار، أحمد محمود. (٢٠١٥م). مشروع دليل المجلات العلمية المحكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي. دراسة غير منشورة مقدمة للجنة العلمية بمعهد الاقتصاد الإسلامي في اجتماعها الخامس المنعقد يوم الاثنين ٢٠ محرم ١٤٣٧هـ الموافق ٢ نوفمبر ٢٠١٥ م للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Arshad, Nahar Mohd. (2016). an Assessment of Journal Quality in the Discipline of Islamic Economics, Islamic Economic Studies, Vol. 24, No. 1, June, 2016 (95-114).
- Nicolas, Chevassus-au-Louis. (2016). Fraude Scientifique, Encyclopædia Universalis, Retrieved 30 July 2016. Available at : http://www.universalis.fr/encyclopedie/fraude-scientifique/.
- Siddiqi, Mohammad Nejatullah. (2008). Obstacles of Research in Islamic Economics. King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics, Vol. 21 No. 2, pp. 81-93.

* * *

- Sālihī, S. & Gharbī, A. (2011). Nahwa tarshīd muntajāt al-bahth al-`ilmī fī al-iqtisād al-islāmī. Paper presented at the First International Conference on Islamic Economics: Al-wāqi` wa rihānāt al-mustaqbal. Ghardaia, Algeria: Institution of Economic, Commerce, and Business Administration Sciences, University of Ghardaia.

* * *

Arabic References

- Bal`abbās, A. & Balwāfī, A (2013). Barāmij wa mawād al-tamwīl al-islāmī fī mu-assasāt al-ta`līm al-`ālī: al-malāmih wa al-ittijāhāt. *Majallat Al-`Ulūm Al-Insāniyya Wa Al-Ijtimā`iyya, Imam Muhammad bin Saud Islamic University*, (28), 255-303.
- Bāmakhrama, A. & Bātuwayh, 'U. (2008). Tahlīl ihsā-ī li-khasā-is al-bahth al-`ilmī fī al-iqtisād al-islāmī. Paper presented at Seventh International Conference for Islamic Economics. Jiddah, Saudi Arabia: Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University.
- Center of Islamic Economics Research. (1980). *Buhūth Mukhtāra Min Al-Mu-tamar Al-`Aālamī Al-Awwal Lil-Iqtisād Al-Islāmī, King Abdulaziz University*, 552-553.
- Hattāb, K. (2008). Ittijāhāt al-bahth al-`ilmī fī al-iqtisād al-islāmī. Paper presented at Seventh International Conference on Islamic Economics. Jiddah, Saudi Arabia: Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University.
- Minister of Higher Education. (2001, April 23). *Speech number 32\82 on 29/1/1422 AH on decision number 1\15.*
- Nassār, A. (2015). *Mashrū` dalīl al-majallāt al-`ilmiyya al-muhkama fī al-iqtisād wa al-tamwīl al-islāmī.* Unpublished study submitted to the scientific committee of Islamic Economics Institute, King Abdulaziz University.

Features and Characteristics of Academic Research in Islamic Economics In Research Works Published in King Abdulaziz University Journal Islamic Economics as a Model (1983-2016)

Fadhl Abulkarim Al-Bashir, Abdurrazaq Belabas and Ahmad Belouafi

Researchers Islamic Economics Institute - King Abdulaziz University

Abstract:

Academic research plays an important role in the emergence and development of new fields of knowledge. Specialized peer-reviewed journals are considered one of the prime channels for the dissemination of scientific findings and contributions. The Islamic Economics Institute (IEI) (formerly the Islamic Economics Research Center) is a pioneering organization, issuing the first scientific journal specialized in Islamic Economics field in 1983 AD.

This research work aims at studying and analyzing the features and characterestics of the trends of research works published in the journal of King Abdulaziz University (Islamic Economics) over a period of thirty three years (1983-2016 AD). To achieve this objective, 149 peer-reviewed academic research works in Arabic and English published in 57 issues have been scrutinized. Inductive methodology has been used to identify the general features and characteristics of these works based on specific criteria. The study reveals a number of important findings including that the journal has preserved its identity and its main objective of spreading and consolidating Islamic economic thought. This fact is clearly reflected in the proportion of research dealing with Islamic economics issues (65%) compared to the issues dealing with Islamic finance (35%). Moreover, research related to Islamic economics theory takes a lead with (66%) of the total number of published studies compared to those that deal with the methodology (13%) and application (21%). This research concludes with a number of findings and recommendations that can contribute to the development of the journal- and perhaps its counterparts in the field- in light of the global trends of academic publication.

Keywords: King Abdulaziz University Journal: Islamic Economics, Islamic Economics Institute, Islamic finance, Academic publication, Academic research

JEL classification: A30, B40, B59, P49

KAUJIE classification: V11, V12